الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

لجنة الصناعة والطاقة والثروات
الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

تقرير لجنة الصناعة و الطاقة و الثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

حول

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على ميثاق إحداث وتنظيم الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة المخلفات "سويب –نت" (2014/25)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 16 أفريل 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

-وثيقة شرح الأسباب،

_ نص ميثاق إحداث وتنظيم الشبكة

تاريخ انتهاء الأشغال: 21 ماي 2015

رئيس اللجنة: عامر العريض

نائب الرئيس: المنصف السلامي
مقرر اللجنـة: الطيب المدني

مقررة مساعدة: جميلة الجويني
مقررة مساعدة: درة اليعقوبي

أوّلا . تقديم المشروع:

يعتبر التصرف في النفايات الصلبة ومعالجتها تحديا هاما أمام الدولة نظرا لما لهذا الموضوع من انعكاسات على صحة الإنسان و تأثير على البيئة.

وخلال سنة 2009 ساندت عشر دول من منطقة المغرب و المشرق العربي فكرة بعث شبكة إقليمية لتبادل المعلومات و الخبرات بينها في قطاع التصرف و معالجة النفايات الصلبة أطلق عليها تسمية " سويب –نت " وذلك بمبادرة ومساندة حكومة جمهورية ألمانيا الفدرالية من خلال وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) ووكالة التعاون الألماني (GIZ) وحكومة الجمهورية التونسية من خلال الوزارة المكلفة بالبيئة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

و قامت الشبكة الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات بالمشاورات والمباحثات مع مختلف الدول المعنية قصد وضع إطار قانوني يكفل لها التواصل والديمومة من خلال إنشاء منظمة إقليمية ذات شخصية قانونية تحت اسم " الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات و الخبرات في مجال إدارة المخلفات" في دول المشرق والمغرب العربي المعبر عنها " سويب – نت " وقد تم الشروع في التوقيع على ميثاق انشاء الشبكة من تونس وباقي الدول في ماي 2012.

وقد اتفقت الدول التي أمضت اتفاق " سويب - نت " على أن تكون مدينة تونس مقرا للأمانة العامة لهذه المنظمة على أن يتم إبرام اتفاقية مقرّ بين الجمهورية التونسية والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات.

وحدد ميثاق "سويب –نت " جملة من الأهداف أهمها تطوير التعاون الدولي والإقليمي و دعم جهود التنمية المستدامة و المتكاملة في منطقة دول المشرق و المغرب العربي في مجال التصرف في النفايات آخذا بعين الاعتبار التحديات البيئية

والاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية من خلال إرساء آليات لدعم و تسهيل تبادل المعلومات و الخبرات.

كما أن إنشاء هذه المنظمة الإقليمية يهدف إلى دعم و تنمية القدرات الوطنية في مجال الإدارة المندمجة والمستديمة للنفايات وتسهيل تطبيق السياسات وأدوات التخطيط و آليات التمويل و الوسائل التكنولوجية السليمة .

ولقد حدد ميثاق "سويب –نت " هيكلة الشبكة و تركيبة لجانها و طرق تسييرها وكيفية تمويلها و مساهمات أعضائها و كيفية الانضمام إليها والانسحاب منها.

وتظل مسألة تركيز المنظمة الإقليمية رهينة المصادقة على ميثاق إحداثها وإبرام اتفاقية المقر المزمع إقامته بمدينة تونس.

ثانيا . أعمال اللجنة وتوصياتها:

تعهدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بدراسة مشروع القانون بموجب الإحالة الواردة عليها من السيد رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 05 ماي 2015

وعقدت اللجنة جلسة يوم 06 ماي2015 لدراسة مشروع القانون المعروض عليها على ضوء ما ورد عليها من بيانات في وثيقة شرح الأسباب ونص الميثاق. وفي سياق تعميق النظر في مختلف بنوده، قررت اللجنة عقد جلسة استماع إلى السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة.

وخلال الجلسة التي انعقدت للغرض يوم 18 ماي 2015، قدّم السيد الوزير بسطة عامة حول السياق العام الذي يتنزّل فيه المشروع، مؤكّدا على أهمية وضرورة وضع الإطار التشريعي الداعم لتواصل نشاط الشبكة الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال النفايات الصلبة ، خاصة وان عمل الوزارة يرتكز بصفة هامة على توطيد علاقات الشراكة والتعاون الدولي مع عديد المنظمات والجمعيات بهدف

معاضدة المجهود الوطني والإقليمي والدولي في مجال حماية البيئة والتصرف في النفايات، باعتبار أن البيئة موضوع تشترك فيه الإنسانية جمعاء، مبينا أن التطبيق

الفعال والناجع لمبادئ الإدارة المستدامة والمندمجة للنفايات الصلبة تسهم في حماية الصحة العامة والموارد المائية والتربة والهواء والمناخ في منطقة المشرق والمغرب العربي.

ورغم الإقرار بالصعوبات التي تعيشها بلادنا، أكّد السيد الوزير أن تونس لازالت من البلدان الرائدة في مجال البيئة والنظافة ومعالجة النفايات، وبالتالي فإن انخراطها في منظمة إقليمية يكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الوزارة.

وفي مداخلته، تولى المنسق العام لشبكة "سويب- نت" في إطار المشروع تقديم الإطار العام لنشاط الشبكة وأهدافها ومجالات عملها، مبينا أنها تعمل على إرساء قاعدة إقليمية موحدة للمساعدة التقنية وتبادل القدرات والخبرات والتجارب في مجال النفايات الصلبة تم إحداثها سنة 2003 بدعم من دول المشرق والمغرب (تونس والمغرب والجزائر وموريتانا ومصر ولبنان واليمن والأردن وفلسطين). وهي تحظى حاليا بالدعم المالي والفني من الحكومة الفدرالية الألمانية عبر وكالة (GIZ)، حيث يقدّم الجانب الألماني هذه المساعدة في شكل مساهمة عينية تبلغ حاليا 6,0 مليون أورو.

كما أوضح أن الدول الأعضاء في الشبكة تولت القيام بمشاورات قصد وضع إطار قانوني لبعث منظمة إقليمية تكفل لها مواصلة نشاطها انبثق عنها ميثاق اتفقت الدول الأعضاء بمقتضاه على إنشاء منظمة إقليمية ذات شخصية قانونية تحت اسم الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات والمعبر عنها بـ "سويب- نت".

كما تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على أن تكون مدينة تونس مقرا للأمانة العامة لهذه المنظمة وذلك بإبرام اتفاقية مقر بين الجمهورية التونسية والشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات.

من جهته، أكد السيد الوزير أن إحداث هذه المنظمة سيكون ذي جدوى هامة بالنظر إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة في:

_ تعزيز التعاون جنوب -جنوب وشمال -جنوب وتبادل المهارات خاصة مع الدول الشقيقة،

_إحداث أرضية إقليمية دائمة لتبادل التجارب والخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة،

_القيام بأنشطة تدريب وتطوير القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة،

_تحسيس أعضاء الشبكة بالأخطار البيئية التي قد تنجم عن التصرف غير المحكم للنفايات والعمل على تعزيز وتنمية قدرات السلط المختصة من أجل تصرف محكم ومستدام للنفايات.

_تطوير إشعاع الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي وتثمين تجاربها في الغرض،

_الانفتاح على مبادرات ومشاريع إقليمية ودولية إضافية تساعد على دعم تطوير مجال إدارة المخلفات بالدول الأعضاء،

_تطوير شبكة المتدخلين والمختصين في المجال وتوفير الدعم للأطراف المتدخلة في القطاع على غرار الجماعات المحلية والقطاع الخاص قصد تطوير منظومة التصرف في النفايات.

وخلال النقاش، ركّز السادة النواب تساؤلاتهم واستفساراتهم حول عديد المسائل منها ما هو فني وتقني في علاقة ببنود الاتفاقية ومنها ما هو ذي طابع إجرائي في علاقة بحسن توظيف هذه الشبكة في دعم عمل الوزارة .

كما أن تدهور الوضع البيئي ببلادنا وإستراتيجية الوزارة في مجابهة مشاكل التلوث ومعالجة النفايات حازا على جانب هام من تدخلات النواب.حيث شدّد أعضاء

اللجنة على ضرورة تغيير رؤية الحكومة بخصوص كيفية تجاوز الإشكاليات البيئية والتداعيات الخطيرة للتلوث على صحة المواطن مؤكدين على أن الإشكال يكمن في الجانب المؤسساتي والتشريعي وليس في مستوى الخبرات والجانب النظري، وان تطوير

التشاريع في مجال التصرف في النفايات وتحيينها اصبح ضرورة قصوى على غرار تعديل قانون اللزمة ،مؤكدين على إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين، حيث أن النشاط البيئي مشتت بين عديد الوزارات كالداخلية والبيئة اضافة الى الخواص، وطالبوا في هذا السياق بمركزة القرار حتى يكون التدخل أنجع.

كما أبرز أعضاء اللجنة أن الشراكة مع القطاع الخاص لها أهمية كبرى وتمكّن الوزارة من حل العديد من الإشكاليات، ودعى أحد المتدخلين الوزارة الى التركيز على المشاريع النموذجية لإضفاء النجاعة اللازمة على ميدان التصرف في النفايات وخاصة إحداث آليات تمويل جديدة تخفف من العبء الملقى على عاتق الدولة وإرساء العمل بمبدإ تحميل العبئ على الملوث .

وفي خصوص الأنشطة الصناعية الملوّثة، عبّر عديد الأعضاء عن مخاوفهم من المخاطر التي تهدّد المواطن والمحيط بصفة عامّة، مؤكدين أن الأمر يستوجب مراجعة المناهج والاستراتيجيات في المجال البيئي، وطالبوا في هذا الصدد أن تكون صناعة الفسفاط والأسمدة الكيميائية وفق مقاربة بيئية تفرضها الحكومة ووزارة البيئة في إطار إعادة هيكلة الشركات المختصّة في مثل هذه الصناعات.

وحول الوضع بسبخة السيجومي والاعتمادات المرصودة لتهيئتها، طالب بعض النواب بأن يكون هذا المشروع مشروعا حقيقيا على غرار مشروع بحيرة تونس.

كما تساءل عدد من الأعضاء عن وضعية الشركات البيئية المتواجدة في مختلف ولايات الجمهورية، وعن علاقتها بشبكة "سويب – نت"، مطالبين بتوضيح استراتيجية الحكومة في الفترة القادمة حول التصرف في النفايات الصلبة والمياه المستعملة وكذلك حول محطات التطهير المتاخمة للمناطق السكنية وما ينجر عنها من أضرار للمواطنين.

واستوضح عدد من النواب عن مدى مساهمة المنظمة في تنمية الاقتصاد الأخضر و المساعدة على التصرف في النفايات التي أصبحت تهدد صحة المواطن.

كما طالبوا بضرورة وضع الوزارة لخطة تساهم في الاستفادة من النفايات وإعادة رسكلتها.

وفضلا عن تساؤلات السادة النواب في جوانبها العامة والهامة حول الوضع البيئي ببلادنا، فقد تركّز الاهتمام كذلك في عديد التدخلات على مضامين الميثاق وتفاصيل بنوده.

حيث استوضحوا حول الأولويات والأهداف المنشودة من المصادقة على ميثاق الشبكة. واعتبر عدد من الأعضاء ان هناك غموض في تمويل البرنامج مستقبلا خاصة وأن الجهة الألمانية تعهدت بصرف مبلغ 6 مليون أورو إلى حدود أوت 2015 وان الاستمرارية المالية لما بعد هذه الفترة غير واضحة بما من شأنه أن يحمّل بلادنا تبعات مالية هامة في صورة عدم وجود طرف ممول مستقبلا.

وقد تساءل في هذا الإطار أحد النواب عن علاقة الاتفاقية موضوع الدرس باتفاقية المقر المنصوص عليها بالفقرة 2_4 من الميثاق هل أن المصادقة على الاتفاقية موضوع الدرس يعتبر مصادقة على اتفاقية المقر؟ كما استوضح حول مفهوم الحصانة القضائية التي تتمتع بها أموال الشبكة المنصوص عليها بالفقرة 2 – 5 من الميثاق.

وطلب أحد أعضاء اللجنة توضيح شروط العضوية المنصوص عليها وإمكانية انضمام دول غير عربية للمنظمة مستوضحا عن الدول المنتمية لإقليم المشرق والمغرب التي يمكنها الانضمام إلى المنظمة، كما طلب مد اللجنة بلمحة حول المشاريع التي انتفعت بها تونس والتي خصصت لها 30 بالمائة من موارد الشبكة.

كما مثلت مسألة تمثيلية الأعضاء الموجودين في لجنة التسيير نقطة من بين النقاط التي استرعت اهتمام النواب، ملاحظين أن كيفية الدعوة لحضور اجتماعات

الشبكة في النقطة 12 من الفصل السادس غير واضحة، وأكدوا على ضرورة أن تترك الدعوة أثرا كتابيا، مطالبين من جهة أخرى بضرورة تحديد شروط الترشح لنيابة رئيس المنظمة وتدقيق حالات التعذر صلب نص الاتفاقية.

وفي سياق الاستيضاح حول ما تضمنه نص الميثاق، استفسر عدد من أعضاء اللجنة حول مصطلح الدول الشريكة والدول المستفيدة وعن سبب تقسيم دور الدول بين مشارك و مسير. كما لاحظ أحد النواب أن الاتفاقية لم تحدد طريقة الدعوة لحضور الجلسات وأن الميثاق لم يحدد عدد الدول المشاركة كما لم يحدد آلية اتخاذ القرارات، مما يجعل المنظمة صورية، وأكد بالمناسبة على ضرورة توضيح تركيبة الهياكل التنفيذية للمنظمة وخاصة مهام اللجنة التسييرية.

وأشار بعض الأعضاء إلى غياب الأهداف الواضحة والدقيقة في برامج الشبكة، متسائلين عن مصلحة الطرف الألماني من تمويل هذه الشبكة بمبالغ ضخمة و حاجة تونس لنقل التقنيات و تبادل المعطيات في هذا المجال.

كما طلب أحد المتدخلين رفع اللبس الوارد بالميثاق في خصوص المقصود بإدارة النفايات، هل أن النفايات النووية تدخل ضمن النفايات موضوع الاتفاقية أم لا ؟ وتساءل عدد من النواب عن مدى إمكانية مراقبة الدولة التونسية للاتفاقيات التي يمكن أن تعقدها الشبكة أم أن هذه الشبكة حرة في ما تعقده. كما تطرّقت استيضاحات النواب إلى مدى مساهمة الشبكة في تمويل المشاريع التي تعمل في مجال التصرف في النفايات ومدى السعي والاستعداد لتفعيل الدراسات في هذا المجال.

وتفاعلا مع تساؤلات وملاحظات السادة النواب، أكد السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة أنه على استعداد لعقد جلسة استماع تضبطها اللجنة لاحقا لتقديم خطة الوزارة عامة والتلوث الصناعي والوضع البيئي في بلادنا بصفة عامة.

وبخصوص الأسئلة المتعلقة بأهداف الشبكة وتكوينها، بيّن المنسق العام للشبكة أن الهدف الرئيسي من إحداثها هو الدعم الفني وتبادل التجارب والخبرات وليست

مشروعا للتمويل، حيث أن منطقة المغرب والمشرق العربي لم يكن فيها توفر للمعلومة حول إدارة المخلفات بما يساعد كل المتدخلين سواء من القطاع العام أو الخاص.

وفيما يتعلق بالفائدة من تبادل المعلومات بين هذه البلدان، أوضح المنسق العام للشبكة أنه ستكون هناك استفادة حقيقية من التجارب الناجحة في البلدان التي تشبهنا سواء في المجال التشريعي أو المؤسساتي، على غرار المغرب والبرتغال، مؤكدا أن منظومة التعامل جنوب _ جنوب تمنعنا من إعادة تجارب فاشلة. فالشبكة هي أرضية ستمكن بلادنا من تصدير خبراتها والخدمات البيئية والفنية في المجال البيئي وفي مجال المخلفات الصناعية وتجميع المواد البلاستيكية وغيرها.

من ناحية أخرى أوضح، ان الشبكة تضم 300 خبير و600 دراسة محملة على موقع المنظمة يمكن الاستفادة منها وان الشبكة تساهم أيضا في دعم مجهودات الدولة التونسية في مجال العمل البيئي على غرار مشروع دعم وتنظيم القطاع غير المنظم، حيث رصدت شبكة "سويب –نت" حوالي 500 ألف اورو في بلديات المنيهلة وحي التضامن والمرسى، وتم إحداث شركات في المجال مثل شركات تجميع المخلفات البلاستيكية وإحداث مراكز للإحاطة بالقطاع. كما قامت الشبكة بدعم عديد الاجتماعات وتبادل الخبرات لحلحلة مشكلة البيئة في جربة.

وفي ردوده حول التساؤلات المتعلقة بموضوع اللزمة وتطوير التشريعات، أكد السيد الوزير أن الجانب التشريعي والمؤسساتي يمثل بالفعل عائقا في مجال التصرف في النفايات وتحديا هاما أمام الوزارة. وفي هذا الصدد أفاد المستشار القانوني للشبكة أن الإدارة اليوم عوض الاستناد إلى اللزمة تعتمد آلية المناولة التي لا يمكن أن تتجاوز الخمس سنوات، مبينا أن الوزارة اقترحت تغيير القانون والتوجهات من أجل تسهيل التعاقد مع المستثمرين للقيام بالتصرف في محطات جمع النفايات مضيفا أن الإدارة يجب أن تكون جاهزة من الناحية الفنية والتقنية حتى تكون عند التفاوض في نفس

المستوى مع المستثمرين الأجانب وبالتالي وجب إعداد كراسات الشروط والضوابط المرجعية في الغرض.

كما أوضح أن الجانب الأكثر تعقيدا هو الإطار المؤسساتي من خلال تعدد الأطراف المتداخلة: الوزارة من ناحية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والبلديات من جهة، فالبلديات من الناحية القانونية هي المسؤولة على التصرف في

النفايات. وأوضح أن الوزارة اقترحت أن تفوّض البلديات للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات حتى تتمكن من التفاوض وإبرام العقود مع المستثمرين .

ومن جهة أخرى، أكد الوزير أن وزارة البيئة والتنمية المستدامة ليس لها لا التجهيزات ولا الموارد البشرية للعناية بجانب النظافة، إذ أن رفع النفايات هو بالأساس مسؤولية البلدية وأن وزارة البيئة تتدخل في المنظومة باعتبارها وزارة إشراف على الشركات التي تستغل المصبات مؤكدا أن السلسلة متداخلة وغير واضحة وأن الحل يكمن في مركزية المسؤولية.

أما بالنسبة إلى مسألة التمويل، فقد أفاد المنسق العام للشبكة أنه يتم عبر مساهمات الدول الأعضاء، والأطراف الداعمة والجهات المانحة إضافة إلى مساهمات الأعضاء الراعين والهبات واشتراكات الأعضاء المنخرطين طبقا لما تقرره لجنة التسيير ضمانا للديمومة المالية للشبكة ،مؤكدا ان الطرف الالماني اقترح ان يكون طرفا داعما للمشروع في اطار شراكة وليس في اطار تمويل افقي للمشروع وتصبح الدول هي التي تدير مشاريعها في اطار لجنة تسيير.

وفي إجابته عن تساؤل حول علاقة الشبكة مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، أفاد أن الوكالة تستضيف سكريتارية شبكة "سويب–نت" وهي الطرف الراعي الثاني بالتوازي مع الطرف الألماني منذ 6 سنوات موضحا أن التوظيف المالي بالنسبة لتونس هو 50 ألف دينار لكن عائدات بلادنا من أنشطة الشبكة تقدر بـ 30 بالمائة من جملة الاستثمار المخصص لنشاطها والمقدر بمليون أورو سنويا .

وفي مداخلته، أكد المدير العام للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات سابقا والمدير العام الحالي للديوان الوطني للتطهير أن برنامجها الاستثماري مستقل سواء في مجال توسيع مصبات الفضلات المراقبة الموجودة حاليا أو انجاز المصبات المراقبة بالتكنولجيات الحديثة على الشريط الحدودي مع ممولين أجانب ومكاتب دراسات أجنبية ومقاولات تونسية وأن تدخل "سويب –نت" يكون بطلب من الوكالة على غرار

دراسة كلفة التدهور البيئي في جزيرة جربة، حيث قامت الشبكة عن طريق خبرائها بالقيام بهذه الدراسات.

وبخصوص اتفاقية المقر، أوضح المستشار القانوني للشبكة أن هذه الاتفاقية لا يمكن انجازها إلا بعد المصادقة على مشروع ميثاق إحداث الشبكة وأن هذه الاتفاقية الخاصة بالمقر ستعرض في مرحلة مقبلة على اللجنة في إطار مشروع قانون أساسي وهي ستحدد الالتزامات بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بمسألة الحصانة، فقد أوضح أن الاتفاقيات الدولية ومتعددة الأطراف المصادق عليها تتضمن دائما بندا يتعلق بالحصانة وأن المفهوم متعارف عليه ومكرّس في جميع هذه الاتفاقيات، موضحا أن الشبكة تتمتع بالشخصية القانونية ولها بالتالي حق التملك لكن حسب حاجياتها وفي إطار مهامها.

أما فيما يتعلق بتركيبة الشبكة، أوضح المتدخل أن للشبكة هيكل هرمي. فهيئة التسيير وهي بمثابة الجلسة العامة تنعقد مرة كل سنة وتعطي التوجهات والسياسات العامة للجهاز التنفيذي و ان الأمانة العامة تمثل الجهاز الإداري، إضافة إلى اللجان العلمية ولجنة الجماعات المحلية.

وفي إجابته بخصوص طريقة استدعاء الأعضاء وشروط تعيين نائب رئيس المنظمة، أفاد أن هذه الإجراءات يتم ضبطها وتنظيمها صلب النظام الداخلي.

وفي خاتمة جلسة الاستماع اكد السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة على اهمية تمثيلية تونس في المنتديات والملتقيات العالمية في مجال البيئة والتغيرات المناخية نظرا لأهمية الاعتمادات المالية والهبات المرصودة لهذا الموضوع من قبل

المنظمات الاقليمية والدولية و لما لهته الملتقيات من اهمية في اتاحة فرص جلب الاستثمارات .

ومن جهته عبر رئيس اللجنة عن استعداد المجلس للتعاون مع الوزارة من اجل تحقيق بيئة نظيفة عملا بما ورد بالفصل 45 من الدستور. من خلال التسريع في سن التشريعات المتصلة بالمجال البيئي.

توصيات اللجنة :

توصي لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة بـ:

1- العمل في إطار التعاون والتكامل في إعداد البرامج بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و "شبكة سويب-نت" ، وإحكام التنسيق بينهما ،
2- إعداد الاستراتيجيات الداعمة لتموقع تونس إقليميا ودوليا في مجال التصرف في النفابات .
3- النظر في امكانية تعديل بعض بنود الاتفاقية بتحديد طريقة دعوة البلدان الاعضاء وكذلك اعتماد نفس شروط اختيار رئيس الشبكة لترشيح نائب رئيسها .
4- ضرورة اتمام المفاوضات الخاصة بتمويل الشبكة والسعي الى عدم تحميل بلادنا التزامات مالية اضافية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت اللجنة بأغلبية أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع القانون.

رئيس اللجنة	المقرر
عامر العريض	الطيب المدني